الفصل بين اجزاء الجملة العربية

سعد حسن عليوي
كلية التربية الاساسية-جامعة بابل

مقدمة البحث

وقع الفصل في اكثر من موقع من مواقع الجملة العربية فكانت للفصل احكامه وشروطه التي لم تأخذ مساحتها الكافية في بحوث المختصين والمعنيين في مجال الدرس النحوي حسب علم الباحث -فحاول هذا البحث ان يسلّط الضوء على احكام الفصل بين اجزاء الجملة العربية- ضمن منهج قائم على التحليل والتعليل، فبعد الوقوف عند امات كتب النحو قديمها وحديثها، مما يُهيء للبحث فرصة التعرف عن كثب على مادة البحث تأسس البحث على مقدمة اشارت الى الغاية من البحث والى مباحث عدّة تناولت المادة العلمية بالدرس والمناقشة، وخاتمة ضمّت ابرز ما توصل اليه البحث من احكام ونتائج فإن وفّق الباحث لما يبتغيه الدرس النحوي من فائدة فهذا من فضل الله على عبده، وان كانت الاخرى، فلا يكلّف الله نفساً إلا وسعها انه نعم المولى ونعم النصير.

الفصل بالاجنبي

لايجوز عند النحاة ان يفصل بين العامل والمعمول باجنبي. والمقصود بالاجنبي مالم يعمل فيه العامل فلايجوز عندهم أن يفصل مثلاً بين المصدر ومعموله، او بين الصلة وموصولها باجنبي. او بين الفعل وما عمل فيه باجنبي قال ابن السراج ((فأما الفعل الذي لايجوز ان يفرق بينه وبين ماعمل فيه فنحو قولك: (كانت زيداً الحمى تأخذ) هذا لايجوز، لأنك فرّقت بين (كان) واسمها بما هو غريب منها لأن (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسم))[1] والملاحظ ان بعضاً من النحاة اجازوا الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ* أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ) (البقرة: 183-184) فقد جاء (الصيام) عاملاً في (اياماً معدودات) وقد فصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو (كما كتب على الذين من قبلكم). وهذا التوجيه للزمخشري[2] الذي خطأه فيه ابو حيان قال ((وانتصاب قوله (اياماً) على اضمار فعل يدل عليه ما قبله وتقديره: صوموا اياماً معدودات وجوّزوا ان يكون منصوباً بقوله (الصيام) وهو اختيار الزمخشري... وهو خطأ لأن معمول المصدر من صلته وقد فصل بينهما باجنبي وهو قوله (كما كتب)))[3] إنَّ ما ذكره النحاة في منعهم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لم يكن على اطلاقه، فقد جوّز النحاة الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي في مواقع منها أنّه اذا تقدم خبر كان ومعموله على الاسم وقدّم الخبر نحو (كان آكلاً طعامك زيدٌ) [4] فقد فصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر وهو (طعامك). كذلك اجاز النحاة الفصل بمعمول خبر الفعل الناقص اذا كان ظرفاً او جاراً ومجروراً نحو: (كان عندك زيدٌ مقيماً)[5] و (كان فيك سعيدٌ راغباً) ففصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر وفي تقدير البحث انه لا اشكال في جواز الفصل بالظرف او الجار والمجرور، لأن العرب توسعت بهما، وانهما غالباً ما يتعلقان بالعامل. فضلاً عن ذلك ان جواز الفصل بالاجنبي احسن من التقدير القائم على الصناعة النحوية. والامر لايقتصر على ذلك فإن النحاة منعوا عمل المصدر في الظروف او المفعول به اذا اخبر عنه بسبب الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، ولذلك منعوا ان يعمل المصدر في (اذ) كما في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ) (الكهف/ 21) فـ (اذ) ظرف (ليعلموا) او (لأعثرنا). ويضعف ان يكون العامل فيه المصدر (وعد) لان المصدر اخبر عنه[6]. وهذا الامر يجري على

اسم الفاعل كما في قوله تعالى: (وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ* إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ) (آل عمران: 34-35) فعند الزمخشري أنَّ (إذ) منصوب بـ (سميع عليم) او باضمار (اذكر) [7] وردّ ذلك ابو حيان فقال: (ولايصح ذلك لان قوله (عليم) إمّا ان يكون خبراً بعد خبر او وصفاً لقوله (سميع) فاذا كان خبراً فلايجوز الفصل بين العامل والمعمول لأنّه اجنبي منهما) [8] وحجة النحاة بعدم الفصل انهم يرون ان معمول المصدر من تمامه كما جاء في قوله تعالى (قَالَ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) (يوسف/ 92) قال ابو حيان: (أما قوله: إنَّ (اليوم) يتعلق بالتثريب، فهذا لايجوز، لأن التثريب مصدر، وقد فصل بينه وبين معموله بقوله (عليكم) و (عليكم) إما ان يكون خبراً او صفة لـ (تثريب) ولايجوز الفصل بينهما، لان معمول المصدر من تمامه)) [9] الذي لايقبل من النحاة لاسيما البصريين انهم يقولون إنَّ المصدر اذا فصل عن معموله يضعف عمله فلو قلت: (سرّني اكرامُك وزيارتُك زيداً) فيجب نصب (زيداً) بالمصدر (زيارتك) ولايجوز نصبه بالمصدر (اكرامك)، وذلك للفصل بين المصدر ومعموله[10]. وعندهم أَنَّ المصدر اصلٌ للفعل. فاذا كان هكذا فَلِم يكون اضعف في العمل من الفعل؟ من جانب آخر انه لايجوز الفصل بالاجنبي بين الصلة وموصولاتها ففي قولنا (عسى ان ينجح زيدٌ) يكون (زيد) مرفوعاً بـ (عسى) والمصدر المؤول (أن ينجح) في محل نصب خبر مقدم لـ (عسى) ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من (زيد) يظهر في التثنية والجمع نحو (عسى ان ينجحا الزيدان) و (عسى ان ينجحوا الزيدون) لانه بتقدير (عسى الزيدان ان ينجحا) و (عسى الزيدون ان ينجحوا) فيجوز وجهان: احدهما أن يكون (أن) والفعل في محل رفع وان يكون في محل نصب خبراً مقدماً لـ (عسى). أما قوله تعالى: (عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً) (الاسراء/ 79) فلايجوز فيه الا وجه واحد وهو ان يكون (ربك) فاعل (يبعث) فالمصدر المؤّول (أن يبعثك) في محل رفع فاعل (عسى) ولايجوز اعراب المصدر المؤول هذا على انه خبر مقدم لـ (عسى) لأن ذلك يؤدي الى الفصل بين الصلة والموصول بالاجنبي فـ (مقاماً محموداً) منصوب بـ (يبعث) فلايكون (الرب) مرتفعاً الا به والا كان اجنبياً، اذ لم يكن عاملاً فيه[11]. ومع ذلك اجاز النحاة الفصل بين الصلة والموصول بالجملة الاعتراضية -وجملة الحال وبالقسم، وبالنداء، لأنّ في الجملة الاعتراضية دلالة على التبيين او التأكيد فالتبيين كما في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) (يونس/ 27) قال ابن عصفور: ((ففقوله: (ترهقهم ذلّة) من كمال الصلة، لأنه معطوف على (كسبوا) وفصل بينه وبين الموصول بقوله: (جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء زائدة في الخبر لان فيه تأكيداً لقوله تعالى: (وترهقهم ذلّة) ألا ترى أنَّ جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلّة لهم)) [12] ومثال افادة الجملة الاعتراضية التوكيد قول الشاعر:

ذاك الذي، وابيك، يعرف مالكاً والحق يدفع ترّهات الباطل[13]

ففصل القسم الذي هو (وابيك) بين (الذي)وصلته لأن فيه تأكيداً للصلة فجاز الفصل عليه فالفصل جائز بين الصلة وموصولاتها بالجملة الاعتراضية لان فيها توكيداً كقول الشاعر

وإني لرامٍ نظرةً قبل التي لعلي وان شطت نواها أزورها[14]

فـ (ازورها) صلة (التي) وفصل بين الصلة والموصول بـ (لعلي وان شطّت نواها) وهي جملة معترضة فيكون خبر (لعل) محذوفاً تقديره (لعلي ابلغ ذلك) كذلك يجوز الفصل بجملة الحال كقوله:

إنَّ الذي وهو مُثر، لايجود حرٍ بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء[15]

ففصل بين الاسم الموصول (الذي) وصلته (لايجود) بجملة الحال (وهو مثرٍ) ويجوز الفصل كذلك بالنداء اذا لم يكن النداء للمخاطب[16] كقوله:

وأنت الذي -ياسعد- يُؤتَ بمشهدٍ كريم وأثواب المكارم والحمد[17]

فاذا لم يكن الذي يلي المنادى هو المنادى في المعنى فيعد الفعل شاذاً وخلاصة القول ان الفصل بين الصلة وموصولاتها بالجملة الاعتراضية او القسم لايُعد من الفصل بالاجنبي لان ذكر الجملة المعترضة، او القسم يؤدي الى تقوية المعنى وبالمقابل أنَّ النحاة لم يذكروا المسوغ من الفصل بجملة الحال، او النداء. وفي تقدير البحث ان جملة الحال فيها شيء من بيان الهيئة للمخاطب او المتحدث او الغائب وهذا فيه شيء من قوة المعنى ايضاً اما النداء فمزيته انه يؤدي الى التنبيه والتأكيد ايضاً ولو أن الرضي يرى الفصل بالنداء كلا فصل[18] وهذا الفصل يخص الموصولات الاسمية اما الموصولات الحرفية كـ (ال، أنْ، أنَّ، كي) فلايجوز الفصل بينها وبين صلاتها لا بأجنبي ولابغيره لانها جزء من صلتها ويستثنى (ما) من الموصولات الحرفية فيجوز فصلها نحو: عجبت مما زيداً تكرمُ، لأنها غير عاملة[19].

هذا ويترتب احياناً على الفصل بالاجنبي ترجيح اعراب على آخر كقوله تعالى: (أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) (ابراهيم/10) فالمرجح ان تعرب لفظة (شك) فاعلاً لا مبتدأً لانه يلزم في اعرابها مبتدأ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ بخلاف اذا ما اعربت لفظة (شك) فاعلاً لأنّ الفاعل ليس بأجنبي[20].

الفصل بين العامل والمعمول

إنَّ الفصل بين العامل والمعمول يؤثر في عمل العامل. وفي هذا المبحث سيقف البحث عند اكثر من فقرة.

اولاً: الفصل في باب الحروف المشبهة بالفعل

لايفصل بين الحرف المشبَّه بالفعل واسمه الا اذا كان الفاصل ظرفاً او جاراً ومجروراً فتقول: (إنَّ بك زيداً مأخوذٌ) و (إنَّ فيك زيداً لراغبٌ) و (إنَّ اليوم زيداً منطلقٌ) كأنك لم تذكر بك، ولا فيك، ولا اليوم[21] كذلك يجوز ان تفصل بين الحرف المشبَّه بالفعل واسمه بظرف وجار ومجرور كقوله تعالى: (إنَّ لي عنده للحسنى) (فصلت/41) فالفصل بالظرف والجار والمجرور جائز لان العرب توسعت بهما فيجوز القول: (كان عندك زيدٌ مقيماً) و (كان عندك مقيماً زيدٌ) و (كان برمح زيدٌ طاعناً) و (وكان برمح طاعناً زيدٌ) [22] ولايجوز القول: (جاء رسالتك زيدٌ حاملاً) والصواب (جاء زيدٌ حاملاً رسالتك) لانه لا يلي عاملاً ما نصبه غيره. من جانب آخر أنَّ من احكام الحروف المشبهة بالفعل أنها تخفف و (أنَّ) مفتوحة الهمزة اذا خففت تبقى على عملها واسمها يكون ضمير شأنٍ محذوفاً وخبرها لايكون الا جملة فاذا وقع خبر (أن) المخففة جملة اسمية فلا تحتاج الى فاصل نحو (علمتُ أنْ زيدٌ ناجحٌ) من غير حرف فاصل بين (ان) وخبرها، الا اذا قُصد النفي فهنا يفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى: (أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ) (آل عمران/18) فاذا كان خبر (أنْ) جملة فعلية فعلها غير متصرف فلا يؤتى بفاصل كقوله تعالى: (وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (النجم/39) وقوله: (وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) (الاعراف/185) اما اذا جاء فعلها متصرفاً فإن دل على دعاء فلا يحصل الفصل كقوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) (النور/9) على قراءة من قرأ (غضب) على صيغة الماضي، وان لم يكن دعاء فالاحسن الفصل ويكون الفاصل احد اربعة اشياء[23] الاول: يفصل بالحرف (قد) كقوله تعالى: (وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا) (المائدة/113).

الثاني: حرف التنفيس كالسين قال تعالى: (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى) (المزمل/20).

الثالث: النفي كقوله تعالى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) (طه/89) وقوله: (أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ) (القيامة/3) وقوله: (أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ) (البلد/7).

الرابع: بالحرف (لو) كقوله تعالى: (أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم) (الاعراف/100) فالفاصل في هذه المواقع إمّا ان يكون مختصاً بالفعل الماضي وهو الحرف (قد). او مختصاً بالفعل المضارع كـ (لم، ولن) والسين وسوف او ما جاء مشتركاً كالحرف (لو) وقد اختلف في تعليل هذه الفواصل فهناك من ذهب الى انها جاءت تعويضاً لـ (انْ) مما حذف منها وهو النون عند التخفيف وهناك من قال جيء بها لغرض التفرقة بين (أنْ) المخففة من الثقيلة و (انْ) المصدرية[24]. والظاهر ان الامر لا هذا ولا ذاك وانما يتعلق امر الفصل بالاختصاص لان الحروف المشبهة بالفعل مختصة بالدخول على الاسماء والعرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بوجود فاصل[25] ولذلك نجد ان (أنْ) المخففة، عندما دخلت على جملة اسمية لم تحتج الى فاصل. وقد علل سيبويه مباشرة (أنْ) المخففة للفعل المتصرف الدال على الدعاء بدون فاصل بقوله :(وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم أنما اجازوه لانه دعاء ولايصلون الى قد هنا، ولا الى السين وكذلك لو قلت: أما أن يغفر الله لك جاز لانه دعاء ولاتصل هنا الى السين.. سمعناهم يقولون: أما إنْ جزاك الله خيراً شبهوه بأنه، فلما جازت إنَّ كانت هذه أجوز))[26] وفي تقدير البحث ان الجملة الفعلية التي فعلها للدعاء جملة انشائية لاتحتمل الصدق او الكذب فهي لاتقع خبراً لـ (أنْ) المخففة فخبر (انْ) مقدر لذلك لم تحتج (انْ) الى فاصل.

ثانياً: الفصل في باب (لا) النافية للجنس

لايجوز الفصل بين (لا) وما تعمل فيه سواء أكانت عاملة عمل (إنَّ) أم عمل (ليس) فأذا فصل بينها وبين معمولها بطل عملها ولزم تكرارها خلافاً للمبرّد فإنه لايلزم التكرار عنده[27] فـ (لا) نافية للجنس لاتعمل بالفصل وان كان ذلك الفاصل خبرها كقوله تعالى: (لَا فِيهَا غَوْلٌ) (الصافات/47) قال سيبويه: ((...واعلم أنَّك لاتفصل بين لا وبين النفي، كما لاتفصل بين من وبين ما عمل فيه)) [28] فـ (لا) تركب مع منفيها تركيب (خمسة عشر) فهي مع ماتعمل فيه كالشيء الواحد فلايجوز الفصل بينهما[29]. من جانب آخر أنّه اذا فصل بين اسم (لا) المفرد ونعته المفرد بفاصل فلايجوز بناء النعت فلا يقال: (لارجل فيها ظريف) ببناء لفظة (ظريف) وأنما يتعين رفع (ظريف) نحو: (لارجل فيها ظريفٌ) او نصبه نحو (لارجلَ فيها ظريفاً) لان مع الفصل لايمكن التركيب أي تركيب النعت المفرد مع اسم (لا) المفرد[30]. والظاهر ان الرماني يجيز بقاء عمل (لا في منفيها مع الفصل قال ابو حيان: ((زعم ابن مالك[31] انه اذا انفصل مصحوب (لا) او كان معرفة بطل العمل باجماع، وليس كما ذكر، اما اذا انفصل مصحوبها فقد تقدم لنا مذهب الرماني[32]، وأنه يجيز اذا انفصل ان تعمل (لا) فيه فان كان مبنياً نصب وزال البناء)) [33].

ثالثا: الفصل بين الاداة ومدخولها:

1-الفصل بين (قد) والفعل: الفصل بين (قد) والفعل بمعمول الفعل قبيح نحو: (قد زيداً رأيت) قال سيبويه: ((وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: (قد زيداً رأيت) وكي زيد يأتيك، واشباه هذا))[34]، وهذا يعني ان الجملتين اللتين ذكرتا مستقيمتان من حيث المعنى قبيحتان من حيث التركيب. فضلاً عن ذلك جاء الفصل بين (قد) والفعل بالقسم لاسيما في الشعر[35] كقول الشاعر[36]:

أخالدُ قد والله أوطأتُ عشوةً وما قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ

فإن سبب عدم الفصل بين (قد) والفعل، لأنها مع الفعل كالجزء وسمع (قد لعمري بتُّ ساهراً) و(قد والله أحسنتَ) .

2- الفصل بين (أنْ) الناصبة والفعل: لايجوز الفصل بينها وبين الفعل بشيء وهذا مذهب سيبويه[37] والجمهور واجاز بعض النحاة الفصل بينهما بالظرف وشبهه نحو (أريد أن خلفك أجلسُ) و (أريد ان في

النحو ينجح زيدُ) واجاز الكوفيون الفصل بالشرط نحو: (أردت أن إن تزرني أزورك) بنصب (أزورك) [38] واشار سيبويه الى عدم الفصل بالقول: ((ولم يفصلوا بين أن واخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الاسماء نحو ضربت وقتلت، لأنها لاتصرَّف تصرف الافعال نحو ضربت وقتلت، ولاتكون الا في اول الكلام لازمةً لموضعها لاتفارقه فكرهوا الفصل لانه حرف جامد)) [39].

3- الفصل بين (اذن) والفعل: الفصل بين (اذن) والفعل يؤثر في عملها النصب في الفعل المستقبل فإن من بين شروط عملها الا تفصل عنه بغير القسم فإن فصل بينهما بغيره ألغيت نحو: (اذا زيدٌ يكرمك) برفع الفعل (يكرمك). أما اذا فصلت بالقسم فتبقى على عملها نحو: (إذن والله أكرمك). والملاحظ ان ابن عصفور اجاز الفصل بالظرف نحو: (اذن غداً أكرمك) واجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء نحو: (اذن يازيد احسن اليك، واذن –يغفر الله لك– يدخلك الجنة وهذا غير مسموع[40]. وعلة ضعفها في العمل اذا فصلت كما يرى بعضهم لانها من عوامل الافعال وعوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء[41]، هذا وان الفصل بين (اذن) ومعمولها مدار خلاف بين النحاة لاسيما الفصل بغير القسم[42] قال الرضي: ((ولم يجز الفصل بين (اذن) والمنصوب بعدها، لأن المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على أنَّ! (اذن) للجزاء، صار (اذن) لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب؛ كما ان فاء السببية، وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو ، واذن كنواصب الفعل التي لايفصل بينها وبين الفعل، الا أن اذن لمّا كان اسماً بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل بأحذ ثلاثة اشياء دون الفاء وواو القسم، نحو: اذن والله اكرمك، والدعاء نحو: اذن رحمك الله اكرمك، والنداء نحو: اذن يازيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام))[43].

فالرضي لايجيز الفصل بين (اذن) والفعل بغير الفواصل الثلاثة هذه فلايفصل عنده بالظرف او الحال لانهما معمولان للفعل الذي هو صلة (أنْ) ولايتقدم على الموصول ماكان في حيز الصلة بخلاف القسم والدعاء والنداء[44]، وبالمقابل أن سيبويه لايجيز الفصل بين ماينصب الفعل وبين الفعل سوى (اذن) قال ((ولاتفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى اذن، لأن اذن أشبهت أرى فهي في الافعال بمنزلة أرى في الاسماء وهي تُلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين))[45] يتضح للبحث من خلال ذلك ان كثرة الاستعمال لبعض الصيغ والتراكيب تبيح الفصل بين العوامل ومداخيلها وهذا حاصل في القسم والدعاء والنداء فضلاً عن ذلك ان العامل اذا كانت حروفه اقل – وهذا ما رأيناه في الادوات التي تنصب الفعل– امتنع الفصل بينه وبين معموله لانه اكثر التصاقاً بمعموله، لذلك جاز الفصل بين (اذن) ومعمولها لانها اكثر حروفاً من جانب اخر نقل ابن مالك ما حكاه الكسائي ان القسم لايعد حاجزاً قال: ((او توسط بينهما يمين نحو قولك لمن قال ازورك (اذن اكرمك) و (اذن والله اكرمك) فالقسم لايعد هنا حاجزاً، كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف اليه كقول بعض العرب: (هذا غلام والله زيدٍ) فأضاف الغلام الى زيد، ولم يعتد بوقوع القسم، حكى ذلك الكسائي، وحكى الكسائي ايضاً: (اشتريته بوالله الفِ درهم)) [46].

الفصل في باب الفعل

هذا المبحث سيتناول اولاً الفصل بين الفعل فاعله المؤنث وثانياً: الفصل بين الفعل المضارع ونون التوكيد وثالثاً: الفصل عندما يضمن الفعل (تقول) معنى الظن.

فاذا اسند الفعل الماضي الى مؤنث لحقته تاء ساكنة اذا كان الفعل مؤنثاً، ولافرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي نحو: (قامت هند) و (طلعت الشمس)[47] فاذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاّ) جاز اثبات التاء وحذفها والاحسن الاثبات كقولهم (أتى القاضيَ بنتُ الواقف) فالاحسن ان تلحق التاء الفعل أي (أتت) ونحو: (قام اليوم هند) والاحسن (قامت). أما اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلاّ) فلم يجز اثبات التاء على رأي جمهور النحاة نحو (ماقام إلاّ هند) و (ما طلع إلاّ الشمس) والى تفضيل حذف التاء اشار الناظم بقوله[48]:

والحذف مع فصل بإلا فضلا كـ (مازكا الا فتاةُ ابن العلا)

وفي قوله تعالى: (وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ) (النور/6) قال ابو حيان: ((وقريء (ولم تكن) بالتاء، وقرأ الجمهور بالياء وهو الفصيح، لانه اذا كان العامل مفرّغاً لما بعد الا وهو مؤنث، فالفصيح ان يقول ما قام الا هند، واما ما قامت الا هند فاكثر اصحابنا يخصّه بالضرورة، وبعض النحويين يجيزه في الكلام على قلة))[49] هذا وقد حصل الفصل بالمفعول به كقوله تعالى: (إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ) (الممتحنة/10) وقوله: (إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ) (الممتحنة/12) ومن الشواهد لشعرية على ذلك قول جرير[50]:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ على باب استها صُلُبٌ وشامُ

فالفعل (ولد) حذفت منه التاء لحصول الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث (امّ سوء) بالمفعول به (الأخيطل) والى ذلك اشار الناظم بالقول[51]:

وقد يبيح الفصلُ تركَ التاء في نحو ((أتى القاضي بنتُ الواقف))

ومثلما يحصل الفصل بالمفعول به يحصل بالجار والمجرور كما في قوله تعالى: (لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) (البقرة/150) قال ابو حيان: ((وقد حسن ذلك الفصل بين الفعل ومرفوعه بمجرورين فسهّل التذكير جداً) [52] وحصل الفصل بالجار والمجرور في قوله تعالى: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا) (آل عمران/13) فلم تلحق التاء الفعل (كان) لحصول الفصل بالجار والمجرور[53].

وخلاصة القول في هذا الجانب انه لايجوز ان تلحق التاء الفعل اذا اسند الى فاعل مؤنث مع حصول الفصل بالمفعول او الجار والمجرور. اما اذا كان الفصل بـ (إلاّ) الايجابية وهي المسبوقة بنفي ففي هذه الحالة أنَّ الفصيح حذف التاء من الفعل، لان الفاعل في سياق (إلا) مذكر محذوف لان القول (ماحضر الا هندُ) التقدير فيه (ماحضر احدٌ) وفي هذا المجال يتجه البحث مع التوجيه الذاهب الى ان تأنيث الفعل مع الفصل لم يكن واجباً، ((لان الفعل بَعُد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث))[54] وبالمقابل نجد ان الاستاذ عبد الخالق عضيمة قد احصى مئتين واثنتين وعشرين آية جاء فيها الفعل ملحقاً بتاء التأنيث مع الفصل بين الفعل والفاعل، ومع كون الفاعل مؤنثاً مجازياً[55] بعدما تناول البحث جانب الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث نتناول في هذه الفقرة احكام توكيد الفعل المضارع بنون التوكيد وفي هذا ان لتوكيد الفعل نونين ثقيلة وخفيفة كقوله تعالى: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ) (يوسف/32) ومن الشروط التي يجب توافرها عند توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد ان لايفصل بين الفعل وبينهما بفاصل فلا يفصل بين اللام بمعمول الفعل كقوله تعالى: (وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى الله تُحْشَرُونَ) (آل عمران/158) ففصل بين اللام في (لَئِن) وبين الفعل المضارع (تحشرون) بمعمول الفعل وهو (لإِلَى الله) فلذلك لم يجز توكيد الفعل (تحشرون) بهما. وكذلك اذا فصل بين الفعل والنون بحرف تنفيس او بالحرف (قد) كقوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) (الضحى/5) وكقولنا: (والله لقد تنالون رضا الناس بحسن معاملتهم) فالفعلان المضارعان (يعطيك) و (تنالون) لم يؤكدا بالنون لوجود الفاصل[56] الجانب الاخر الذي يخص الفعل

المضارع المؤكد بالنون انه يعرب اذا اسند الى الف الاثنين او واو الجامعة او ياء المخاطبة لان هذه الضمائر تفصل بينه وبين نون التوكيد الا مع نون النسوة فيبنى على السكون لانها تتصل به اتصالاً مباشراً في كل حالتها[57]. فضلاً عن ذلك انه اذا أكدنا الفعل المسند الى نون النسوة بنون التوكيد وجب علينا ان نفصل بين نون النسوة ونون التوكيد بالألف كراهية توالي الامثال نحو: (اكرمنانِّ) بنون مشددة مكسورة قبلها الف[58] ومازلنا في رحاب الفعل فهناك الفعل (قال) الذي استعملته اللغة بمعنى (ظنّ) او (علم) في اخذهما المفعولين ومن شروط الفعل (قال) الناصب لمفعولين ان يسبق باستفهام وان يكون بصيغة المضارع وان يكون للمخاطب وكذلك ان لايفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل الا اذا كان هذا الفاصل ظرفاً، او جاراً ومجروراً، او احد معمولي الفعل. والى ذلك اشار الناظم بقوله[59]:

وكتضلنَّ اجعل (تقول) إن ولي مستفهماً به، ولم ينفصل

بغير ظرف، او كظرفٍ، او عمل وإن ببعض ذي فصلت يُحتمل

وعليه، فالفصل بالظرف، او الجار والمجرور، او بمعمول الفعل (تقول) لايؤثر في عمل الفعل في النصب لان هذه الفواصل مما درج على كثرة استعمالها بين اجزاء الجملة فيجوز النصب في نحو (أعندك تقول زيداً ناجحاً) و (أفي الدار تقول زيداً منطلقاً) و (أسعيداً تقول ناجحاً) ولكن لايجوز النصب عندما لم يكن الفاصل معمولاً للفعل (تقول) نحو (أأنت تقول زيدٌ ناجحُ).

الفصل بين المتضايفين

لايفصل بين المضاف والمضاف اليه، لأن المضاف من تمام المضاف اليه فهو منزّل منه منزلة التنوين[60]. ولكن اجاز بعض النحاة الفصل بالمفعول به[61] كما جاء على قراءة ابن عامر في قوله تعالى: (قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ) (الانعام/ 137). ومن منع الفصل ذهب الى التأويل فقدَّر، مضافاً اليه محذوفاً لقوله تعالى (قتل) واضمار المضاف في قوله تعالى (شركائهم) فقاسوا الاية على قوله تعالى (والله يريد الاخرة) في قراءة من قرأ بكسر التاء والتقدير: عرض الاخرة[62] فسيبويه لايجيز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر قال: ((ولايجوز يا سارق الليلة اهل الدار الا في الشعر كراهية ان يفصلوا بين الجار والمجرور))[63]. أي: المضاف والمضاف اليه. ونجد الفرّاء ايضاً يعارض قراءة ابن عامر قال: ((وليس قول من قال إنما ارادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها بمزجّة زجّ القلوص ابي مزادة

بشيء وهذا مما يقوله نحو يو اهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية))[64] فالشاعر فصل بين المضاف (زجّ) والمضاف اليه (ابي مزادة) بالمفعول به (القلوص).

وبالمقابل ان الكوفيين اجازوا الفصل بين المتضايفين مطلقاً قال السيوطي: ((وجوّزه أي الفصل الكوفية مطلقاً بالظرف والمجرور وغيرهما وجوزه يونس بالظرف والمجرور غير المستقل وجوزه ابن مالك بقسم[65] حكى الكسائي: هذا غلام والله زيد وقال ابو عبيدة إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها))[66] هذا، وقد حصل الفصل بين اسم الفاعل، ومجروره باضافته اليه في قراءة بعض القراء: (فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) (ابراهيم/47) فصل بـ (وعده) بين المضاف (مخلف) والمضاف اليه (رسله) [67].

وخلاصة القول في هذا الجانب ان الفصل بين المتضايفين يحصل في ثلاثة مواقع. الاول: ان يكون المضاف في الغالب مصدراً، والمضاف اليه فاعلاً ويكون الفصل بمفعول المصدر، لانه معمول المصدر وهذا هو الاولى مع ان الفاعل كجزء من عامله لكنه لايضر ذلك. لان رتبة الفاعل منبه عليه على خلاف

المفعول[68] وهذا ما اكدته قراءة ابن عامر (قتل اولادهم شركاؤهم) او يكون الفصل بينهما بالظرف لانه يعد معمولاً كقول بعضهم[69] (ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها) وانما جاز الفصل بالظرف ((لان الاحداث وغيرها لاتكون الا في زمان او مكان فكانت كالموجودة، وإن لم تذكر، فكأن ذكرها وعدمها سيان))[70] الثاني: ان يكون المضاف وصفاً والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم (لاتحسبنَّ الله مخلف وعده رسله) او يكون الفاصل ظرفه كقوله صلى الله عليه وعلى آله (هل انتم تاركو لي صاحبي)[71] الثالث: ان يكون الفصل بالقسم نحو: (هذا غلامُ والله زيدٍ) لان الفصل بالقسم كلا فصل كما مرّ. وعليه انه لايُستعمل الفصل بين المتضايفين بما ليس معمولاً للمضاف ويسهل اذا كان بمعمول المضاف، لان معمول المضاف ليس بأجنبي عنه. اما اذا كان الفاصل غير هذه الثلاثة فيعد الفصل فصلاً اضطرارياً ميدانه الشعر.

الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها

فيما مر ذكره ان الفصل بين المتضايفين اذا كان في غير باب المصدر فإنه يوصف بالقبح او على انه جيء به على جهة الاضطرار. أما اذا اريد الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفاصل فلا يحصل ذلك عند النحاة الا جعل مميزها منصوباً على لغة بني تميم[72].

قال ابن يعيش: ((فاذا فُصل بين (كم) ومميزها في الخبر عدلوا الى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منون، وينصبون بها، لانه قبيح ان يفصل بين المضاف والمضاف اليه؛ لان المضاف اليه من تمام المضاف، فصار كالكلمة الواحدة، والمنصوب يجوز ان يفصل بينه وبين ما عمل فيه، الا تراك تقول: (هذا ضاربٌ اليوم زيداً) ولاتقول: (هذا ضاربُ اليوم زيد) الا في ضرورة؟))[73]. التساؤل هنا انه كيف اضيفت (كم) الى مميزها وهي ملازمة للبناء والنحاة يقولون ان المبني لايضاف؟. ومع هذا اجاب عن تساؤلنا ابن مالك قال: ((بأن المبني قد يضاف نحو: كم رجلٍ عندك))[74] وبهذا يتجه البحث الى ان (كم) لم يكن بناؤها اصلياً فربما كان عارضاً لذلك اجازوا اضافتها الى مميزها والملاحظ ان النحاة لم يبقوا القاعدة على اطرادها من ان المبني لايضاف وانما يدخلون اليها من باب التأويل قال ابن يعيش: ((لأن الاضافة فيها مقدرة بـ (من) على حدّ (باب ساجٍ) و (جبة صوف) فاذا قلت: (كم قريةٍ) و (كم (ملكٍ)، فكأنك قلت: (كثير من القرى، وكثير من الملائكة))[75] وخلاصة القول انه لايفصل بين (كم) الخبرية ومميزها الا اذا كان منصوباً عل لغة تميم لأن مميزها المجرور بمنزلة التنوين لها، من جانب آخر اذا كان فصل (كم) الخبرية عن مميزها بفعل متعدٍ وجب الاتيان بـ (من)[76] لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل كقوله تعالى: (كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) (الدخان/ 25) وقوله: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ) (القصص/58) فضلاً عن ذلك انه حصل الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها المجرور بالجار والمجرور كقوله[77]:

كم في بني بكر بن سعد سيد صخم الدسيقة ماجدٍ نفّاع

اما سيبويه فلا يجيز الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها المجرور بظرف او غيره[78].

الفصل في باب التعجب

لايجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه فلا تقول في (ما احسن معطيك الكتاب) (ما احسن الكتاب معطيك) لان (الكتاب) ليس معمولاً لفعل التعجب. ومنع الفصل بالجار والمجرور اذا لم يكن معمولاً لفعل التعجب فلا تقول: (ما احسن بزيد مارّاً) تريد (ما احسن مارا بزيد) ولا (ما احسن عندك جالساً) تريد (ما احسن جالساً عندك)[79] فإن كان الظرف او المجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما

خلاف والمشهور جوازه[80] فقد ورد الفصل في النثر في قول عمرو بن معد يكرب: (لله درُّ بني سُليم ما احسن في الهيجاء لقاءها، واكرمَ في اللزبات عطاءها، واثبت في المكرمات بقاءها) وقول الامام علي (عليه السلام) وقد مر بعمّار بن ياسر (عليه السلام) فمسح الترب عن وجهه (اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعاً مجدلاً)[81]. وعليه، فإن حجة المانعين للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه يرون أنَّ التعجب يجري مجرى الامثال للزومه طريقة واحدة لايتصرف فيها في التقديم والتأخير ولا في الفصل اما الذين يجيزون الفصل فاحتجوا بأن فعل التعجب مع ضعفه لا ينحط عن درجة (إنَّ) في الحروف لانه اجيز الفصل بالظرف في (إنّ) نحو (إنَّ في الدار زيداً)[82].

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الجانب ان الظرف والمجرور لو تعلق كل منهما بمعمول فعل التعجب فلا يجوز الفصل بهما فلا يقال في (ما احسن معتكفاً في المسجد، واحسن بجالس عندك) (ما احسن في المسجد معتكفاً، واحسن عندك بجالس) لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله[83].

والبحث يتجه الى جواز الفصل لوروده في كلامهم نثراً وشعراً[84] أما قول النحاة بأن جملة التعجب لايمكن التصرف بها لأنّها جرت مجرى الامثال فهو تضييق على اللغة العربية لايتفق مع مرونتها وسعتها.

الفصل بالجملة الاعتراضية

جملة الاعتراض هي جملة المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له، او يؤتى بها للتنبيه على حال، من احواله[85] ولايكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كل للآخر فتقع في المواقع الآتية[86]:

1-بين اجزاء الصلة كقوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَسَبُواْ السَّيِّئَاتِ جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللّهِ مِنْ عَاصِمٍ) (يونس/27) فإنَّ (وترهقهم) عطف على (كسبوا) فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بيَّن به قدر جزائهم، والخبر جملة (مالهم)

2- بين المبتدأ والخبر كقول الشاعر[87]:

وفيهنَّ والأيام يعثرن بالفتى نوادبُ لايملَلْنَه ونوائح

ففصل الشاعر بين الخبر المقدّم (وفيهن) والمبتدأ المؤخر بالجملة الاعتراضية (والايام يعثرن بالفتى)

3- او ما بين اصله المبتدأ والخبر كقوله[88]:

لعلك والموعود حقٌ لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء

ففصل الشاعر بين اسم (لعل) (الكاف) وبين خبرها الفعل (بدا) بالجملة الاعتراضية (والموعود حقٌ لقاؤه).

4- تقع بين الفعل ومرفوعه كقوله[89]:

وقد ادركتني والحوادث جمة أسنةُ قومٍ لاضعاف ولاعزل

ففصل بين الفعل (ادرك) وفاعله (أسنة) بجملة الاعتراض (والحوادث جمة).

5- او بين الفاعل ومفعوله كقوله[90]:

وبدِّلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل

6- تقع بين القسم وجوابه كقوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ* لَأَمْلَأَنَّ) (ص/84-85).

7- بين الصفة وموصوفها كقوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) (الواقعة/76).

8- بين المضاف والمضاف اليه نحو: (هذا غلام والله زيدٍ).

9- بين حرف التنفيس والفعل كقوله[91]:

وما ادري وسوف إخال ادري أَقومٌ آلُ حُصْنٍ أم نساءُ

فجملة (إخال) جملة اعتراضية وقعت بين حرف التنفيس (سوف) والفعل (أدري) كذلك جملة (وسوف إخال ادري) بدورها وقعت جملة اعتراضية بين الفعل (ادري) وجملة الاستفهام (أَقومٌ).

10- بين الشرط وجزائه كقوله تعالى: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ)) (البقرة/24).

11- تقع بين الحرف ومدخوله كقوله[92]:

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شباباً بوع فاشتريتُ

12- تقع بين (كأنَّ) واسمها كقوله[93]:

كأن وقد أتى حولٌ جديد أثا فيها حمامات مثول

وخلاصة القول فإنَّ الجملة المعترضة تفيد الكلام توكيداً وتسديداً وشرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة فتكون كالتأكيد لها او التنبيه على حال من احوالها، وألاّ تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة، وألا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه كالتنوين بالنسبة للمضاف.

الفصل بالضمير

ان الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاث شرائط :

الاول: ان يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع.

الثاني: ان يقع بين المبتدأ والخبر او ماهو داخل على المبتدأ والخبر من النواسخ.

الثالث: ان يكون فاصلاً لمعرفتين، او معرفة وما قاربها من النكرات[94]. وان الغاية من ضمير الفصل في الكلام ليدل على ان الذي بعده خبر وليس بنعت. قال تعالى: (فلما توفيتني كنت انت الرقيب عليهم) (المائدة/17) وقوله: (ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق) (الكهف/39).

وتقول (ظننت زيداً هو الناجحَ) و (حسبت علياً هو الفائزَ) وضمير الفصل يطابق المبتدأ في الافراد والتثنية والجمع وكذلك في التذكير والتأنيث، وفي التكلم والخطاب والغيبة[95].

قال تعالى: (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) (القصص/30) وقوله: (إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (القصص/16) وقوله: (إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ) (البقرة/129) وعليه، فإن فائدة ضمير الفصل هي للفصل بين كون مابعده نعتاً او خبراً لأنك اذا قلت: (زيدٌ الناجحُ) ربما يتوهم السامع كون (الناجح) صفة لزيد ينتظر الخبر فجئت بضمير الفصل: نحو (زيد هو الناجح) ليتعين أن (الناجح) خبر لاصفة هذا، وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو: (هذا الحلو هو الحامض) لكي لايلتبس الخبر الثاني بنعت الاول[96] من جانب آخر، ان هاء التنبيه يصحبها اسم الاشارة المجرد من كاف الخطاب كثيراً فيفصل بين هاء التنبيه واسم الاشارة بالضمير (أنا) واخواته من الضمائر المرفوعة الموضع المنفصل نحو (ها أناذا وها أناذي، وها نحن هؤلاء، وها أنت ذا، وها أنتِ ذي، وها انتما ذان، وها انتما تان، وها انتم هؤلاء، وها انتن هؤلاء، وها هو ذا، وها هي ذا، وهاهما ذان، وهاهما تان، وهاهم اولاء، وها هنَّ اولاء. فيكون الضمير مبتدأ واسم الاشارة خبره[97] ولكن هل في هذا الفصل فائدة؟ قال ابن يعيش: ((فتقول ها أناذا) فـ (ها) داخلة عند سيبويه على المضمر الذي هو (أنا) لما ذكرناه من شبهه بالمبهم. وعند الخليل انه داخل على المبهم تقديراً، والتقدير: هاذا

أنا[98] فأوقعوا (أنا) بين التنبيه والمبهم، وهذا إنما يقوله المتكلم اذا قدَّر ان المخاطب يعتقده غائباً، فيقول (هـا أنا ذا) أي: حاضر غير غائب، وكذلك (ها هو ذا)))[99].

الفصل في باب (أمّا)

(أمّا) حرف بسيط ضُمِّنَ معنى الشرط فهو نائب عن اداة الشرط وفعل الشرط ومعناه (مهما يكن مـن شيء) [100]، فالقول (أمّا زيد فناجح) أي (مهما يكن من شيء فزيد ناجح) والدليل على تضمن (امـا) معنـى الشرط دخول الفاء في جوابها[101]. ومن أحكام (أمّا) انه لايجوز الفصل بينها وبين الفاء بجملة، الا ان كانت تلك الجملة دالة على الدعاء. بشرط ان يتقدم الجملة فاصل بينها وبين (أما) نحو: (أما اليوم، رحمك الله، فأنت مُكرَمٌ)[102] كذلك يجوز الفصل بين (أما) والفاء بالمبتدأ[103] نحو (أما زيد فناجح) او بالمفعول المقدم كقولـه تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (الضحى/9) او بمفعول فعل مقدر يفسره الفعل المذكور نحو: (أما زيداً فأكرمته) او بالظرف نحو: (أما اليوم فأدرس) او بالجار والمجرور كقولـه تعـالى: (وَأَمَّـا بِنِعْمَـةِ رَبِّـكَ فَحَـدِّثْ) (الضحى/11) او بالحال نحو: (أما مبكراً فأنت ذاهبٌ) او بالمصدر نحو (أما اكراماً فأكرم) او بالشرط كقوله تعالى: (فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ*فَرَوْحٌ) (الواقعة/88-89).

والملاحظ ان التقديم جاء هنا اضطراراً ليحصل الفصل بين (أما) والفاء، وان كان مابعد الفاء ليس من شأنه ان يعمل فيما قبله. لكنه جاز في هذه المواقع من حيث كانت الفاء في نية التقديم على جميع ماقبلها[104].

الفصل في باب التوابع

اولاً: الفصل بين النعت والمنعوت

يجوز الفصل بين المنعوت ونعته بالجملة الاعتراضية: لأن فيها توكيد الكلام وتبييناً لمعنى من معانيـه كقوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) (الواقعة/76) ((ففصل بين القسم وصفته وهو (عظيم) بقوله (لـو تعلمون) لان تقدير الكلام: لو تعلمون ذلك لبينتم أنه عظيم وتأكيد لمعنى قوله تعالى: (وانه لقسم لو تعلمـون عظيم))[105]. كذلك يجوز الفصل بين المنعوت ونعته بالآتي[106]:

1- بالمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف كقوله تعالى: (أَفِـي اللَّـهِ شَـكٌّ فَـاطِرِ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) (إبراهيم/10).

2- بالخبر كقوله تعالى: (وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) (إبراهيم/2) فـ (ويل) مبتدأ وخبره (الكـافرين) و (من عذاب) في محل رفع صفة لـ (ويل) ولم يضر الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر. ولايصح ان يتعلق (من عذاب) بـ (ويل) المصدر لأنه لايجوز الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر[107].

3- يفصل بينهما بالمقسم به وجوابه كقوله تعالى: (قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ) (سبأ/3).

4- بمعمول الموصوف نحو (هذا مكرمٌ زيداً عاقلٌ).

5- بمعمول المضاف الموصوف كقوله تعالى: (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (91) عَالِمِ الْغَيْبِ) (المؤمنون/91-92).

6- بمعمول العامل في الموصوف نحو: (أزيداً أكرمت العاقلَ).

8- بالاستثناء نحو: (ما جاء احد الا زيدٌ خيرٌ منك).

9- بالمعطوف اذا لم يكن شريك الموصوف بالصفة قال سيبويه: (ومن قال: هذا وعبد الله منطلقان قال: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقون، لانه لم يشرك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق)) [108]. اما اذا كان المنعوت لمبهم فلايجوز الفصل بينهما نحو (اكرم هذا الرجل زيداً) فلا يجوز (اكرم هذا زيداً الرجلُ) ((وكذا ما اشبه ذلك من صفة لايستغنى عنها نحو: ظهرت الشعرى العبور الليلة لايجوز ظهرت الشعرى الليلة العبور او صفة تشبه التوكيد نحو: (الهين اثنين))[109] وهذا يعني ان الموصوف اذا كان اكثر احتياجاً للصفة لانه يتبين من خلالها فلا يفصل بينهما وبالمقابل هناك من النحاة من لايجيز الفصل بين الموصوف وصفته لانهما كشيء واحد[110].

ثانياً: الفصل بين التوكيد والمؤكد: يجوز الفصل بين التوكيد والمؤكد اذا كانت بينهما علاقة كقوله تعالى: (وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ) (الاحزاب/51) فـ (كلهن) تأكيد لنون الاناث[111]. وقد اجاز الفراء الفصل بين التوكيد والمؤكد بـ (إما) قال ابن مالك: ((واجاز الفراء أن يقال (مررت بقوميك إما أجمعين، وإما بعضهم) على تقدير إما بهم أجمعين إما بعضهم، وزعم الشلوبين: أنَّ البصريين لايجيزون هذا، قلت ويلزم سيبويه جوازه، لأنه قد اجاز حذف المؤكد في (مررت بزيد وأتاني اخوه انفسهما) على تقدير اعينهما انفسهما))[112]. من جانب آخر أنّه اذا اكد بالجملة توكيداً لفظياً فالاجود ان يفصل بين الجملتين بـ (ثم) كقوله تعالى: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى* ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى) (القيامة/34-35) وقوله: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ*ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) (الانفطار/17-18) قال السيوطي: ((وهذا اذا لبس لم يحصل، فإن حصل لم يؤت بها نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً اذ لو جيء بها لتوهم أنهما ضربان))[113] وفي تقدير البحث انه بالامكان ان نفصل بين التوكيد والمؤكَّد بالنعت نحو: (جاء زيد العاقلُ نفسه) او بالخبر نحو (زيد هو الناجح نفسه).

ثالثاً: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه:

هناك شروط يجب الوقوف عندها في حالة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه منها:

1- اذا كان حرف العطف على حرف واحد كـ (الواو، والفاء) فلا يجوز الفصل لا بقسم، ولا ظرف، ولامجرور الا في الضرورة فلا تقول: (نجح زيد والله ووالله سعيدُ) ولا (فوالله سعيدٌ). ولا (خرج زيدٌ والساعة سعيدٌ).

2- اذا كان حرف العطف على اكثر من حرف جاز الفصل بينه وبين المعطوف فيجوز الفصل بالقسم، وبالظرف، وبالجار والمجرور نحو (زيد بل والله خالدٌ) و (ما اكرمت زيداً لكن في الدار سعيدٌ)[114].

3- لايعطف على ضمير رفع متصل الا بعد الفصل كقوله تعالى: (لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) (الانبياء/54) ففصل بالضمير (انت) وقوله: (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) (الرعد/23) فجاء الفصل بالمفعول وقوله: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (الانعام/148)فحصل الفصل بـ (لا)[115].

4- اذا كان المعطوف عليه ضمير نصب فيجوز العطف عليه بلا فصل قال الرضي: ((قال ابو علي: إنّما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف، لأن العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه الفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله))[116] وعليه، يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو: (نجح زيدٌ ثم والله سعيد). كذلك يجوز الفصل بالشرط نحو: (أكرمْ زيداً ثمَّ إن اكرمتني خالداً)، ويحصل الفصل كذلك بفعل الظن نحو (سافر محمدٌ او اظنُ سعيد) على ان يكون العاطف على حرف واحد. وجاء الفصل بالنداء كقوله[117]:

لقد نلت عبد الله وابنك غاية من المجد من يظفر بها نال سؤددا

والملاحظ انه قد يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمعطوف آخركما في قوله تعالى: (قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُواْ) (التوبة/61) فـ (رحمة) بالرفع عطفت على (اذن)[118].

رابعاً الفصل بين البدل والمبدل منه

اجاز النحاة الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر كقوله تعالى: (وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) (البقرة/283) فقرأ ابن ابي عبلة (قلبه) بالنصب على انه بدل منصوب من اسم (إنَّ) بدل بعض من كل فلا اشكال في الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر فهو جائز فضلاً عن ذلك ان النحاة فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف فجائز عندهم القول: (زيد منطلقٌ العاقل)[119]. كذلك يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه اذا كان الفاصل معمولاً للبدل كما في قوله تعالى: (كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ) (إبارهيم/1) ففصل بين المبدل منه (الى النور) وبين البدل (الى صراط) بقوله (باذن ربهم) لانه معمول للعامل في المبدل منه[120]. يرى ابو حيان ان الاحسن بإلاّ يفصل بين المبدل والمبدل منه قال: ((والاحسن الا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو: (اكلت الرغيف في اليوم ثلثه، وقام زيدٌ الظريفُ فقمْ) وقال تعالى: (قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً) (المزمل/2)))[121].

فابو حيان لم يذكر جواز الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر الملاحظ انه حصل الفصل في القرآن الكريم بين البدل والمبدل منه باكثر من جملة. قال تعالى: (وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشاً كُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ* ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) (الأنعام/142-143) فـ (ثمانية) بدل منصوب من المبدل منه (حمولة وفرشاً) والفاصل بينهما بثلاث جمل وهي جملة (كلوا) وجملة (ولا تتبعوا) وجملة (انه لكم). وعليه، يذهب البحث الى جواز الفصل بين البدل والمبدل منه بلا قيد او شرط، لان البدل والمبدل منه ليسا كالجزء الواحد كما في بقية اجزاء الجملة العربية. ويدلك على ذلك قوله تعالى: (أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ) (الانعام/14) فالعكبري يرى (فاطر) بانه بدل وليس نعتاً وكأنه ر أى الفصل بين البدل والمبدل منه اسهل من الفصل بين النعت والمنعوت[122].

ما يقبح في الفصل

يقبح الفصل بين (إذ) والفعل الماضي فيقبح القول (جئتك اذ زيدٌ قام) قال المبرد: (فإذا كان بعدها فعل ماض قبح ان يفرق بينها وبينه، تقول: (جئتك إذ زيد يقوم)، ويقبح جئتك اذ زيدٌ قام)... لأنك اذا قلت: جئتك اذ زيد يقوم فإنما وضعت (يقوم) في موضع (قائم) لمضارعته اياه، و (قام) لايضارع الاسماء))[123].

والتساؤل هنا ألم توضع (اذْ) للزمن الماضي؟ كذلك أنه يقبح في الفصل أن يفصل بين العدد والتمييز قال سيبويه: ((ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنه لايقوى قوة الفاعل))[124]. ولكن حصل الفصل للضرورة بين العدد والتمييز كقول الشاعر[125]:

في خمسَ عشرةَ من جمادي ليلةً لا أستطيع على الفراش رقادي

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة في احكام الفصل بين اجزاء الجملة العربية تبين للبحث الآتي:

1- إنَّ كثرة استعمال القسم والدعاء والنداء والظرف والجار والمجرور في الكلام اجازت لهذه الاساليب ان يفصل بها بين اجزاء الجملة.
2- جاز الفصل بين الصلة والموصول بالجملة الاعتراضية لانها تدل على التبيين والتأكيد.

3- إنَّ الفصيح اثبات التاء في الفعل اذا اسند الى فاعل مؤنث وفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلاّ)، لان الفاعل في سياق (إلا) مذكر محذوف.

4- لايجوز الفصل بين العامل والمعمول اذا كانت أحرف العامل اقل من ثلاثة ولذلك جاز الفصل بين (اذن) ومعمولها لانها على ثلاثة احرف.

5- لايفصل بين الشيئين المتلازمين اللذين يكونان شيئاً واحداً كـ (لا) النافية للجنس واسمها.

6- لايقع الفصل بين الموصولات الحرفية وصلاتها لا بأجنبي ولاغيره، لانها جزء من صلاتها.

7- يؤتى بالفاصل لغرض الحفاظ على الاختصاص فلما بقي الحرف المشبه بالفعل (أنْ) عاملاً مع تخفيفه احتيج الى فاصل بينه وبين الفعل، لان العرب تستقبح دخوله على الافعال، لانه مختص بالدخول على الاسماء.

8- يجوز الفصل بين المتضايفين اذا كان المضاف مصدراً في الغالب وكان الفاصل بينهما بمعمول المضاف، لانه ليس بأجنبي عنه.

9- لايفصل بين (كم) الخبرية ومميزها الا اذا كان مميّزها منصوباً على لغة بني تميم، لكونها ومميزها المجرور بمنزلة المضاف والمضاف اليه.

10- إنَّ عدم اجازة النحاة للفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه على ان جملة التعجب جرت مجرى الامثال تضييق للغة لايتفق ومرونة اللغة واتساعها.

11- إمكانية الفصل بين التوكيد والمؤكَّد بالنعت نحو (جاء زيدٌ العاقلَ نفسه) وكذلك يجوز الفصل بينهما بالخبر نحو (زيد هو الناجح نفسه). وفي الختام اسأل الله التوفيق والسداد لما ينفع لغة كتابه العزيز انه سميع الدعاء.

هوامش البحث

1- الاصول في النحو: 237/2.
2- ينظر: الكشاف: 225/1.
3- البحر المحيط: 37/2.
4- ينظر: شرح ابن عقيل: 130/1.
5- ينظر: شرح التصريح: 247/1.
6- ينظر: الاتقان للعكبري:100/2.
7- ينظر: الكشاف: 285/1.
8- البحر المحيط: 455/2.
9- نفسه: 338/5.
10- ينظر: الارتشاف: 2154/4.
11- ينظر: شرح المفصّل: 376/4.
12- شرح جمل الزجاجي: 132/1.
13- البيت لجرير: ينظر: ديوانه/580، وكذلك شرح جمل الزجاجي: 142/1.
14- البيت للفرزدق ينظر: ديوانه: 106/2.
15- البيت بلا نسبة ينظر: الهمع: 286/1.

16- ينظر: الكافية الشافية: 131/1.
17- البيت لحسان بن ثابت في الدرر: 289/1.
18- ينظر: شرح الكافية: 35/5.
19- ينظر: الهمع: 287/1.
20- ينظر: الجمل: 509/2.
21- ينظر: الارتشاف: 1244/3.
22- نفسه: 1174/3.
23- ينظر: الهمع: 454/1-455.
24- ينظر: شرح ابن عقيل: 46/2 (هامش).
25- ينظر: الهمع: 454/1.
26- الكتاب: 167/3-168.
27- ينظر: شرح جمل الزجاجي: 410/2.
28- الكتاب: 276/2.
29- ينظر: علل النحو لابن الوراق/ 554، وكذلك الكافية الشافية:232/1.
30- ينظر: شرح ابن عقيل: 65/2-68.
31- ينظر: شرح التسهيل: 64/2-65.
32- ينظر: المساعد: 345/1.
33- الارتشاف: 1306/3.
34- الكتاب: 26/1.
35- ينظر: الارتشاف: 2364/5.
36- نسب البيت للفرزدق في الكتاب: 118/4.
37- ينظر: الهمع: 284/2.
38- ينظر: الارتشاف: 1641/4.
39- الكتاب: 13/3.
40- ينظر: الجنى الداني/362-363.
41- ينظر: معاني الحروف للرماني/117.
42- ينظر: شرح قطر الندى/60 هامش (1).
43- شرح الكافية: 43/5.
44- نفسه.
45- الكتاب: 12/3-13.
46- الكافية الشافية: 118/2.
47- ينظر: شرح التصريح: 406/1-407.
48- ينظر: شرح ابن عقيل: 137/2.
49- البحر المحيط: 398/6.
50- البيت لجرير في ديوانه/283.

51- ينظر: شرح ابن عقيل: 137/2.
52- البحر المحيط: 614/1.
53- نفسه: 410/2.
54- شرح التصريح: 409/1.
55- ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثالث ج1: 389-394.
56- ينظر: الكافية الشافية: 53/2 وشرح التصريح: 301/2.
57- ينظر: النحو الوافي: 182/4.
58- ينظر: حاشية الخضري: 221/2.
59- نفسه: 350/1.
60- ينظر: الارتشاف: 1842/4.
61- ينظر: الهمع: 431/2.
62- ينظر: ظاهرة التأويل في اعراب القرآن الكريم/73.
63- الكتاب: 176/1-177.
64- معاني القرآن: 241/1-242.
65- ينظر: الكافية الشافية: 442/1-444.
66- الهمع: 433/2.
67- ينظر: البحر المحيط: 439/5.
68- ينظرك الكافية الشافية: 439/1.
69- ينظر: حاشية الصبّان: 417/2.
70- شرح المفصل: 190/2.
71- ينظر: شرح التصريح: 734/1.
72- ينظر: شرح المفصل: 175/3.
73- نفسه.
74- ينظر: شرح التسهيل: 419/2.
75- شرح المفصل: 180/3.
76- ينظر: شرح الكافية: 92/4.
77- البيت نسبه العيني للفرزدق: ينظر: العيني: 492/4.
78- ينظر: الكتاب: 164/2-165.
79- ينظر: حاشية الخضري: 95/1-96.
80- ينظر: الكافية الشافية: 490/1.
81- ينظر: الارتشاف: 2071/4.
82- ينظر: شرح المفصل: 422/4.
83- ينظر: شرح التصريح: 66/2.
84- ينظر: الكافية الشافية: 490/1-491.
85- ينظر: الهمع: 253/2.

86- ينظر: مغني اللبيب: 47/2 والارتشاف: 1613/3.
87- البيت لمعن بن اوس في ديوانه/32.
88- البيت لمحمد بن بشير في ديوانه/29.
89- البيت لجويرية بن زيد ينظر: المغني: 47/2.
90- الرجز لابي نجم العجلي ينظر: الارتشاف: 1615/3.
91- البيت لزهير بن ابي سلمى في ديوانه/73.
92- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه/ 171.
93- البيت لابي الغول الطهوي ينظر: الهمع/256/2.
94- ينظر: شرح المفصل: 329/2.
95- ينظر: شرح الكافية: 201/3.
96- نفسه: 207.
97- ينظر: الارتشاف: 976/2-977.
98- ينظر: الكتاب: 353/2-355.
99- شرح المفصل: 45/5-46.
100- ينظر: الجنى الداني/522.
101- ينظر: شرح المفصل: 125/5.
102- ينظر: الارتشاف: 1893/4-1894.
103- ينظر: الهمع: 480/2.
104- ينظر: شرح المفصل: 125/5.
105- شرح جمل الزجاجي: 171/1.
106- ينظر: الارتشاف: 135/4-136.
107- ينظر: البحر المحيط: 393/5-394.
108- الكتاب: 82/1.
109- الارتشاف: 1936/4.
110- ينظر: الاشباه والنظائر: 155/4.
111- ينظر: الارتشاف: 1954/4.
112- الكافية الشافية: 527/1-528.
113- الهمع: 146/3.
114- ينظر: الارتشاف: 2023/4-2024.
115- ينظر: الهمع: 188/3.
116- شرح الكافية: 78/3.
117- البيت بلا نسبة ينظر: الهمع 188/3.
118- ينظر: الاتقان: 497/1.
119- ينظر: البحر المحيط: 357/2.
120- نفسه: 403/5-404.

121- الارتشاف: 1974/4.

122- ينظر: البحر: 974، والتبيان: 381/1.

123- المقتضب: 348/4.

124- الكتاب: 158/2.

125- البيت لجرير في ديوانه/ 94.

مصادر البحث

القرآن الكريم

1- ابن السرّاج ابو بكر محمد (ت316هـ). الاصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط4، 1420هـ-1999م.

2- ابن عصفور ابو الحسن علي بن مؤمن (ت669هـ) شرح جمل الزجاجي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

3- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله (ت769هـ) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق (د.ت).

4- ابن عقيل بهاء الدين المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني (1405هـ-1984م).

5- ابن الورّاق ابو الحسن محمد (ت381هـ) علل النحو تحقيق محمود محمد محمود نصار دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ – 2002م.

6- ابن يعيش موفق الدين (ت643هـ) شرح المفصّل قدمّ له د. اميل بديع يعقوب /ط1/ دار الكتب العلمية بيروت / 1422هـ – 2001م.

7- الأزهري خالد بن عبد الله (ت905هـ) شرح التصريح على التوضيح تحقيق محمد باسل عيون السود/ دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1421هـ – 2000م.

8- الاستربادي رضي الدين محمد (ت686هـ) شرح الكافية، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1421هـ-2000م.

9- الاندلسي ابو حيان بن يوسف (ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق د.رجب عثمان محمد ،ط1 ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1418هـ-1998م.

10- الاندلسي ابو حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001.

11- الانصاري جمال الدين بن هشام (ت761هـ) شرح قطر الندى، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1383هـ-1963.

12- الأنصاري جمال الدين بن هشام مغني اللبيب علق عليه ابو عبد الله علي عاشور الجنوبي، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1428هـ-2008م.

13- حسن عباس النحو الوافي، منشورات ناصر خسرو ، طهرا، د.ت.

14- الخضري محمد بن مصطفى (ت1287هـ) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى ،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت، 1419هـ – 1998.

15- الرماني علي بن عيسى (ت384هـ) معاني الحروف تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط2، 1407هـ-1984م.
16- الزجاجي ابو القاسم عبد الرحمن، الجمل، ط2، 1376هـ-1957م.
17- الزمخشري محمود بن عمر (ت538هـ) الكشاف، ط2، مطبعة الاستقامة، دار الطباعة المصرية، 1281هـ.
18- سيبويه عمرو بن عثمان (ت180هـ)، الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، 1412هـ - 1992م.
19- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ) الاشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1423هـ-2003م.
20- السيوطي جلال الدين همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م.
21- الشافعي محمد بن مالك (ت672هـ) شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990م.
22- الشافعي محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد عوض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ 2000م.
23- الصابوني محمد بن علي (ت1206هـ) حاشية الصبان على شرح الاشموني تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1423هـ-2000م.
24- عضيمة عبد الخالق ، دراسات لاسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2004م.
25- العكبري ابو البقا عبد الله (ت616هـ) التبيان في اعراب القرآن، وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998.
26- الفرّاء يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن ، قدم له ابراهيم شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1423هـ-2002م.
27- المبرد محمد بن يزيد (ت285هـ) المقتضب تحقيق حسن محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ - 1999م .
28- المرادي بدر الدين (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م.